الأمم المتحدة S/PV.7253

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة ٧٢٥٣

الخميس، ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٤، الساعة ١٤/٠٠

نيويورك

الرئيس	السير مارك لايل غرانت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأرجنتين	السيدة بيرسيفال
	الأردن	السيدة قعوار
	أستراليا	السيد بلِس
	تشاد	السيد غومبو
	جمهورية كوريا	السيد أوه جون
	رواندا	السيد ندوهونغيرهي
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد وانغ مين
	فرنسا	السيد لاميك
	لكسمبرغ	السيد مايس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتي
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1451947 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٤/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل أوكرانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد فيلتمان.

السيد فيلتمان (تكلم بالإنكليزية): نجتمع مرة أخرى اليوم، عقب تواتر التقارير التي تفيد عن تصعيد خطير للأزمة في أوكرانيا. فسرعان ما طغت على الاجتماع الرسمي المعقود في ٢٦ آب/أغسطس بين الرئيسين بوتين وبوروشينكو، علاوة على جولة من المباحثات المتعددة الأطراف، تقارير جديدة تفيد عن احتدام القتال في جنوب شرق أوكرانيا.

وقد أهاب الرئيس الأوكراني بوروشينكو هذا الصباح بالعالم أن ”يولي اهتماما للحالة المتدهورة على نحو خطير في أوكرانيا“. ونحن هنا لأننا نولي اهتماما لتلك الحالة. ولكن يجب علينا أيضا أن نجد سبيلا بنّاء للتصدي على وجه الاستعجال لعواقب هذه الأزمة التي تتجاوز كثيرا حدود أوكرانيا والمنطقة بأسرها.

فالتقارير تفيد بأن تلك الجماعات المسلحة غير المشروعة التي تنشط في منطقة دونيتسك قد كثفت أنشطتها خلال اليومين الماضيين، وأنها نشرت العنف على طول الساحل الجنوبي لأوكرانيا باتجاه ميناء ماريبول الاستراتيجي. وتفيد التقارير أيضا بأن العديد من المدن والقرى في المنطقة تشهد الآن قتالا عنيفا، في حين استولت الجماعات المسلحة هذه على بلدة نوفوازوفسك. ويمثّل انتشار القتال جنوبا، على طول الحدود مع الاتحاد الروسي وبحر أزوف، تصعيدا خطيرا للنزاع. وما تزال المعركة من أجل السيطرة على لوهانسك محتدمة، في ذات الوقت الذي تنتشر فيه الأعمال القتالية في دونيتسك والعديد من المناطق الاستراتيجية الأخرى.

ولا يمكننا أن نتجاهل تلك التقارير المثيرة للقلق العميق بشأن مشاركة الجيش الروسي في هذه الموجة الجديدة من التصعيد. وإذا ما تأكد ذلك، فسيكون انتهاكا مباشرا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وليست لدى الأمم المتحدة أية وسيلة مستقلة للتحقق من تلك المعلومات، في حين يرفض الاتحاد الروسي بشدة تلك التقارير.

وقد كنا اليوم على اتصال مع السفير أباكان، رئيس بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأبلغنا بأنه لا وجود الآن لبعثة الرصد الخاصة في ماريوبول ونوفوازوسك، بالرغم من أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تعمل الآن على نشر فريق في تلك المنطقتين. وسيكون ذلك أمرا هاما للغاية في إطار سعينا للحصول على معلومات وقائعية بشأن ما يحدث في الميدان على وجه التحديد.

فالحالة على الحدود بين أوكرانيا والاتحاد الروسي وما حولها تشكّل مصدرا للقلق بصفة خاصة، وما تزال تمثّل عقبة رئيسية أمام التخفيف من حدة الحالة الميدانية، خاصة وقد أفادت التقارير بأن تدفق الأسلحة والأسلحة الثقيلة من الاتحاد الروسي إلى أوكرانيا ما زال مستمرا دون توقف. وهناك حاجة

ماسة إلى ضمان أمن الحدود بين البلدين بواسطة آلية للتحقق الدولي، على النحو الذي جرت مناقشته في محادثات مينسك. وفي ذلك الصدد، فإننا نحيط علما بالبيان الذي أدلى به الرئيس بوروشينكو مؤخرا بشأن توقع إجراء أول مشاورات ثنائية بين حرس الحدود في أوكرانيا والاتحاد الروسي يوم السبت، ٣٠ آب/أغسطس.

ومن الأهمية بمكان أيضا أن يتسنى إجراء الانتخابات المعلن أنها ستجرى في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر في جميع أنحاء أوكرانيا، وأن تصبح آلية لتحقيق الوحدة والمصالحة، وأن يشعر السكان في جميع أنحاء البلد بأنهم ممثلون في كييف.

وأود أن اقتبس من البيان الذي أدلى به الأمين العام في وقت مبكر اليوم:

”لا يمكن أن يسمح المجتمع الدولي بمزيد من تصعيد الحالة، ولا يمكن السماح باستمرار العنف والدمار الناجمين عن النزاع في شرق أوكرانيا“.

ويشير الأمين العام إلى المحادثات المتعددة الأطراف التي عقدت مؤخرا في مينسك في ٢٦ آب/أغسطس، وإلى انعقاد الاجتماع الرسمي الأول من نوعه بين رئيسي أوكرانيا وروسيا. ويدعو الأمين العام إلى مواصلة تلك المحادثات بهدف التوصل إلى مخرج سلمي للنزاع استنادا إلى خطة الرئيس بوروشينكو للسلام. ويجب أن تضطلع جميع الأطراف بدورها في الإسهام في التوصل إلى حل سلمي لهذا النزاع، على نحو يدعم سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

ويجب علينا جميعا أن نضاعف جهودنا الرامية إلى تسوية النزاع في أوكرانيا، ويجب علينا إنقاذ الأرواح. ويعني تحقيق السلام في أوكرانيا، صون السلم في المنطقة وخارجها.

وما زال الأمين العام ملتزما باستخدام مساعيه الحميدة للمساعدة على حل هذه الأزمة. وسوف نحيط المجلس علما بالجهود الجماعية التي تبذلها المنظمة لمساعدة الشعب الأوكراني وحكومته على استعادة السلام والاستقرار في البلد.

لقد أوفدني الأمين العام إلى كييف في الأسبوع الماضي بغرض التشاور مع المسؤولين الأوكرانيين فيما يتعلق بالطريق قدما. وقد ناقشت وكيلة الأمين العام، فاليري أموس، التي تزامنت زيارتها مع زيارتي إلى البلد، كيفية تعزيز الجهود الإنسانية. وقد أبلغت أثناء زيارتها الميدانية إلى شرق أوكرانيا، عن الجهود الرائعة التي بذلتها السلطات الأوكرانية من أجل تطبيع الحالة في المناطق التي استعادت الحكومة السيطرة عليها من الجماعات المسلحة. وفي الوقت الراهن، فإن الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، إيفان سيمونوفيتش، موجود في أوكرانيا، في حين لا يزال الفريق القطري للأمم المتحدة يواصل العمل مع نظرائه الأوكرانيين بشأن المسائل الإنسانية والإنمائية. وفي الوقت ذاته، نواصل التنسيق مع الشركاء الدوليين الآخرين، بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهولندا، في أعقاب إسقاط طائرة شركة الخطوط الجوية الماليزية في رحلتها MH-17.

غير أنه يجب أن نركز جهودنا المباشرة على إيجاد السبل الكفيلة بوقف التصعيد الخطير للقتال الذي حدث خلال ال ٤٨ ساعة الماضية، وأن ننتقل بسرعة من النزاع المسلح صوب إيجاد الحلول السياسية والحوار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة مورموكايته (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة العاجلة.

تدين ليتوانيا بأقوى العبارات غزو القوات المسلحة للاتحاد الروسي الأراضي الأوكرانية، لكونه يمثّل انتهاكا صارخا

وعلنيا لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية، علاوة على كونه تهديدا خطيرا للسلام والأمن والاستقرار في أنحاء المنطقة بأسرها وما وراءها.

وشاهدنا على مدى شهور انتهاكات كثيرة جدا لوحدة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، أولا بضم القرم، وبعدها الحرب التي بدأتها الجماعات الانفصالية الهامشية في شرق أوكرانيا التي تدعمها روسيا، وأعقبها الاستغلال المُستفِز للمعونة الإنسانية بالشاحنات شبه الفارغة، ثم اختفاء الجنود على الجانب الآخر من الحدود، والآن الدبابات الروسية الموجودة على أرض أوكرانيا ذات السيادة.

وخلال اليوم الأخير، كما أفادت التقارير، استولت قوات من الفرقة المحمولة جوا ٩٨ الروسية المتمركزة في إيفانوفو على مدينة نوفوازوفسك الأوكرانية. وتضررت مناطق جديدة في أوكرانيا كانت في السابق آمنة مما وسع نطاق منطقة الصراع.

وتفاخر ألكسندر زاخارتشينكو، وهو أحد القادة المتمردين ورئيس الوزراء المعلن ذاتيا للجمهورية الشعبية لدونيتسك غير الموجودة، قائلا: ”هناك جنود عاملون يقاتلون في صفوفنا فضلوا قضاء إجازاتهم ليس على الشاطئ، ولكن معنا، بين إخوانهم، الذين يقاتلون من أجل حريتهم“،

وأضاف، في مقابلة تلفزيونية أجراها معه تلفزيون حكومي روسي، أن هناك ما يتراوح بين ٣ ٠٠٠ و ٤ ٠٠٠ روسي بين صفوف الانفصاليين.

وقالت إحدى أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان التابع للرئيس الروسي، تجحى إيفا بولياكوفا يوم الخميس،إنها تعتقد أن روسيا تقوم بغزو أوكرانيا.

”فعندما يوجد جموع من الناس، تحت إمرة قادة، وعلى ظهور الدبابات وفي ناقلات الجنود المدرعة يستخدمون الأسلحة الثقيلة، في إقليم بلد آخر، عبر الحدود، أعتبر هذا غزوا.“

وتشكل هذه الأعمال من قِبل الاتحاد الروسي انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما المادة ٢، وغيرها من المبادئ الأساسية – كما قلنا في المجلس مرات عديدة من قبل – وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك الوثيقة الختامية لهلنسكي، ومعاهدة الصداقة والتعاون والشراكة بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا المبرمة عام ١٩٩٧، ومذكرة بودابست لعام ١٩٩٤، حيث تخلت أوكرانيا بموجبها عن الأسلحة النووية مقابل الضمانات الأمنية. وعلى وجه الخصوص، المادتين ١ و ٢ من مذكرة بودابست تفرضان التزامات واضحة المعالم على روسيا باحترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لأوكرانيا داخل حدودها القائمة عام ١٩٩٤، وعدم تهديدها أو استخدام القوة ضدها بأي وسيلة.

وعقد المجلس لغاية الآن ما يقرب من ٣٠ جلسة بشأن أوكرانيا. لقد استمعنا إلى العديد من التأكيدات من جانب روسيا، هنا وفي أماكن أخرى، على رغبتها في التوصل إلى حل للأزمة في أوكرانيا. ومع ذلك، وخلال تلك الفترة كلها، بدلا من البحث عن الحل، ما برحت روسيا تصعّد الحالة، حيث استمر تدفق الأسلحة والمعدات والمرتزقة، والآن القوات الروسية عبر حدودها إلى داخل إقليم أوكرانيا.

ولنكن واضحين: لا تقع الأسلحة في أيدي المتمردين من السماء. ولولا الدعم النشط المستمر من قِبل روسيا، لنفد منذ زمن بعيد عزم وأسلحة الانفصاليين غير الشرعيين – إذ إنهم أقلية واضحة داخل منطقة يدعون بأنهم يمثلونها. ولعادت منطقة شرق أوكرانيا ونهضت على قدميها ولتوقفت تدفقات المشردين داخليا وتم عكسها، ولما فُقد المزيد من الأرواح.

هذا الصراع قد أودى بالفعل بكثير من الأرواح. وحتى التقديرات النتةوسطة تشير إلى أن أكثر من ٢ ٠٠٠ شخص قد

قتلوا منذ نيسان/أبريل. وأفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا، ونحو ٣,٩ ملايين شخص يعيشون في مناطق تضررت من النزاع حتى ١٥ آب/أغسطس.

الناس يموتون في أوكرانيا بسبب الأعمال الإجرامية التي يرتكبها الانفصاليون غير الشرعيين ومؤيدوهم الروس. والجنود الذين هم مواطنون روس يفقدون أرواحهم أيضا الآن في هذه الحرب الإجرامية ضد دولة أوكرانيا.

وكما أفادت مصادر مختلفة، تسعى أمهات الجنود الروس إلى الحصول على إجابات فيما يتعلق بأبنائهن. أربعمائة على الأقل سقطوا قتلى. أما الصحفيون الذين يحاولون التحقيق والإبلاغ عن مقابر الجنود الجماعية في بيسكوف فيتعرضون للتهديد والمضايقة. كم من المزيد من الأرواح يجب أن تُفقد ومن الأشخاص أن يشوهوا حتى تدرك روسيا حماقتها في شنها العدوان ضد أوكرانيا ؟ أوكرانيا لا تحتاج إلى مزيد مما يسمى بالقوافل الإنسانية الروسية. وأوكرانيا ليست بحاجة إلى مزيد من الدبابات أوالقوات الروسية أو إعادة تسليح الجماعات الانفصالية.

إن ما تحتاج إليه أوكرانيا عودة روسيا الفورية إلى قواعد السلوك المقبولة دوليا والالتزام بالقانون الدولي واحترام ميثاق الأمم المتحدة التي يقع على عاتق روسيا مسؤولية كبرى بوصفها عضوا دائما في المجلس.

ليتوانيا تحث روسيا بأقوى العبارات على العودة إلى رشدها، وعلى الالتزام بمبادئ الميثاق ومقاصده؛ وعلى السحب الفوري لقواتها العسكرية، والأسلحة والمعدات من أرض جورجيا ذات السيادة؛ وعلى تأمين الحدود؛ ووقف قصف أوكرانيا من الأرض الروسية، والقيام على وجه السرعة بوضع حد لجميع أوجه الدعم للجماعات الإنفصالية المسلحة غير الشرعية في شرق أوكرانيا.

ولا بد من الإسراع بتنفيذ خطة سلام الرئيس بوروتشينكو. وفيما يتعلق ببيان جنيف، الذي كثيرا ما تعرب روسيا عن أسفها لعدم تنفيذه – ذلك البيان، وكذلك أي وقف إطلاق النار، يجب أن تنفذهما جميع الأطراف، بمن فيها الانفصاليين غير الشرعيين وبما فيها روسيا، نفسها. أي شيء أقل من ذلك يمثل طلبا ساخرا لاستسلام أوكرانيا غير المشروط. وأوكرانيا، شأنها شأن أي دولة عضو ذات سيادة في الأمم المتحدة، لها الحق في الدفاع عن نفسها، وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. هذا الحق لا يمكن أن يجرده منها أي شخص.

ومنذ وقت طويل للغاية الآن شهدنا الهجوم الزاحف من روسيا وانتهاكها لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. ولأن ذلك كان يحدث تدريجيا، كانت استجابتنا كالضفدع الذي ضرب به المثل وهو يُغلى حيّا.

وبمجرد أن تنتهك القوانين الدولية بوقاحة، كما حدث مع أوكرانيا، سيغدو من السذاجة أن نعتقد أن مثل هذا الاستخفاف بمعايير السلوك الدولية سيتوقف عند هذا الحد ولن يزيد أكثر. فهل نحن مستعدون لتحمل المخاطر من هذا القبيل؟

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أنا أيضا أود أن أشكر السيد جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية. إن المعلومات التي تصل المجلس من الميدان مثيرة للقلق إلى حد كبير. لقد أسفرت الأعمال التي يقوم بها الانفصاليون والقتال العنيف في المناطق الحضرية إلى عواقب إنسانية خطيرة.

اليوم، نحن ندعو جميع الأطراف إلى ضبط النفس، وحماية السكان المدنيين واحترام القانون الإنساني الدولي، مع الأخذ في الاعتبار مئات الآلاف من الناس المرعوبين والنازحين.

إن دعم روسيا للانفصاليين، انتهاكا لسلامة أوكرانيا الإقليمية، أمر غير مقبول. ويجب عدم التغاضي عن وجود

الجنود الروس في الإقليم الأوكراني ومشاركتهم المباشرة إلى جانب الانفصاليين في قتل الناس في نوفوازوفسك.

وكما ذكر رئيس الجمهورية الفرنسية هذا الصباح، يجب على روسيا أن تحترم سيادة أوكرانيا؛ ويجب أن توقف دعمها للانفصاليين، وندعوهما إلى القبول بوقف لإطلاق النار من الطرفين. وهذا هو الإطار الذي يجب أن يتم فيه السعي إلى تحقيق إلى تسوية سياسية دائمة؛ ولكن يجب على موسكو كذلك أن تقبل بتدابير نزع فتيل التصعيد.

وهذا يفترض مسبقا الوقف الفوري لتسليم المواد العسكرية إلى الانفصاليين. كما يفترض مسبقا المراقبة على طول الحدود الروسية – الأوكرانية. ونتوقع إشارات من روسيا بشأن هذه المسائل مما سيمكّننا في نهاية المطاف من إجراء حوار ذي فائدة لمصلحة الجميع.

إن إطالة أمد الصراع أو تصعيده ليس من مصلحة روسيا أو أوكرانيا أو المجتمع الدولي.

وعلى الرغم من أن الاجتماع، وجها لوجه، بين السيد بوروتشيكو والسيد بوتين الذي عُقد بمينسك في ٢٦ آب/أغسطس لم يؤد سوى إلى بعض النتائج الملموسة، فقد كان خطوة إيجابية من حيث إنه أتاح المجال للاتصالات المباشرة بين الرئيسين في أعقاب الاجتماع المعقود ببينوفيل في ٦ حزيران/يونيه.

والأزمة الأوكرانية هي إحدى أسوأ الأزمات التي نشبت في أوروبا منذ نهاية الحرب الباردة. وهدفنا في نهاية المطاف هو التوصل إلى حل سياسي دائم لهذه الأزمة التي استمرت لفترة أطول مما ينبغي.

وما دامت روسيا تقوم بالتصعيد، فإنها لن تغتنم الفرصة لاستئناف الحوار السياسي، ولذلك سنستمر في ممارسة الضغط.

هذا هو السبب في أن الاتحاد الأوروبي قد اعتمد في ٢٩ تموز/يوليه مجموعة هامة من الجزاءات الاقتصادية ضد الاتحاد الروسي. وسيتم الإبقاء على الجزاءات وزيادتها اذا استمر التصعيد. ويحدونا الأمل في أنها لن تبلغ تلك المرحلة لأن ذلك ليس من مصلحة الاتحاد الروسي أو أي شخص آخر.

السيدة قعوار (الأردن): شكرا، سيدي الرئيس. نتقدم بالشكر الجزيل للسيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في أوكرانيا. يعرب الأردن عن قلقه البالغ وما آلت إليه الأوضاع من أحداث متسارعة. ويعيد الأردن التأكيد على احترام سيادة أوكرانيا ووحدة أراضيها وعدم اللجوء إلى أي أعمال استفزازية من شأنها أن تهدد أمنها وسلامتها. إذ إن هذا السلوك لن يؤدي إلا إلى تعقيد الأوضاع في شرق أوكرانيا، والتأثير سلبا على الجهود الدولية الرامية إلى تهدئة التوترات والتوصل إلى السلام.

وندعو كافة الأطراف إلى عدم اللجوء إلى الوسائل العسكرية، والتعاون والعمل على التوصل إلى حل سلمي للأزمة يستند إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي والمساعي السابقة التي بُذلت خلال الأشهر الأخيرة، والتي تشمل الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين.

وهنا، نؤكد على الحاجة الملحة لإيصال المساعدات إلى المتضررين من خلال منظمات الإغاثة الإنسانية واللجنة الدولية للصليب الأحمر. كما نؤكد هنا على عدم تسييس هذه المساعدات لا سيما وأنها تُعد مهمة إنسانية، الهدف الرئيس منها هو مساعدة المتضررين وتلبية احتياجاتهم الإنسانية.

كما نؤكد على أهمية تنفيذ وترجمة نتائج مؤتمر القمة الذي عُقد مؤخرا في بيلاروس إلى مواقف فعلية من خلال تحقيق تقدم حقيقي في محادثات السلام، وإطلاق سراح كافة الرهائن.

وفي هذا الصدد، ندعو الطرفين الروسي والأوكراني إلى الانخراط الجاد في المحادثات والمشاورات التي نأمل أن تؤول إلى سلام بينهما، كما ندعوهما إلى ربط السلام بمصالحهما السياسية والاقتصادية وتحقيق الأمن لشعبيهما، إذ إن استمرار هذا التصعيد سيزيد من المخاطر التي ستهدد ليس فقط أمن روسيا وأوكرانيا بل المنطقة ككل.

ويدعو الأردن الأمم المتحدة والأطراف المؤثرة كافة إلى اتخاذ خطوات بالاتجاه الصحيح لتعزيز الحوار السياسي بين روسيا وأوكرانيا، والبناء على الجهود المبذولة لحماية أمن أوكرانيا واستقرارها بما في ذلك وضع الآليات الكفيلة بحماية المدنيين وإيصال المساعدات إلى المتضررين. ويؤمن الأردن بأن التوصل إلى سلام حقيقي بين الطرفين يتطلب حسن النية والرغبة السياسية لدى الأطراف كافة وإدراكها الكامل بأن الأساليب الاستفزازية والعسكرية لن تحقق السلام الدائم بل تؤدي إلى المزيد من التصعيد وتدهور الأوضاع.

السيد مايس (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): أود أنا أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء التدهور الخطير للحالة في المناطق الخاضعة لسيطرة الانفصاليين في منطقتي دونيتسك ولوهانسك بسبب تزايد القتال في تلك المناطق. كما يساورنا القلق الشديد إزاء الأنباء عن تجدد القتال في جنوب شرق أوكرانيا بالقرب من مدينة ماريوبول، حيث سيطر الانفصاليون على مدينة نوفوازوفسك.

على مدار عدة أيام، تواترت أنباء متزايدة عن توغلات للقوات النظامية والمركبات العسكرية الروسية في أراضي أوكرانيا. وتقلقنا أيضاً الأنباء التي تفيد بقصف الأراضي الأوكرانية من روسيا وانتهاكات المجال الجوي الأوكراني. وكل الأعمال العسكرية الأحادية الجانب التي يقوم بها الاتحاد الروسي في أوكرانيا، تحت أي ذريعة كانت، بما في ذلك الدعاوى الإنسانية، تشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي، وسينظر إليها المجتمع الدولي على هذا الأساس. ولا يمكننا أن نسمح بانتهاك سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها.

إن وجود مقاتلين روس في صفوف الانفصاليين، بما في ذلك ضمن قياداتهم، أمر غير مقبول بالمرة ويجب إدانته بأقوى العبارات. وقد ورد ذلك أساسا في العديد من التقارير التي أصدرتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن الحالة في أوكرانيا. كما اعترف بذلك مؤخراً أحد زعماء الانفصاليين في دونتيسك، إذ أوضح في مقابلة بثها التلفزيون الروسي أن النجاح الذي أحرزه الانفصاليون في الآونة الأخيرة ما كان ليتحقق بدون مساعدة الجنود الروس.

ونشهد اليوم مرحلة جديدة خطرة من مراحل تصعيد العنف في أوكرانيا، على الرغم من الإعلانات الروسية الرسمية الداعية إلى الحوار ووقف التصعيد. ونحث الاتحاد الروسي على وضع حد فوراً لجميع أشكال الأنشطة العدائية بمحاذاة الحدود، ولا سيما تدفق الأسلحة والمستشارين العسكريين والأفراد العسكريين إلى منطقة الصراع، وعلى سحب قواته من الحدود.

ونظراً للتدهور المستمر في الميدان، لا بد لنا من إيجاد حل سياسي دائم لهذه الأزمة. ويصبح هذا الأمر أكثر إلحاحا بصورة مطردة. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتشجيع الحوار بين أوكرانيا والاتحاد الروسي، لا سيما من خلال البعثات التي يقوم بها وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان إلى المنطقة.

ويجب مواصلة الحوار بين أوكرانيا وروسيا الذي بدأ في جنيف وبرلين، وذلك من أجل استعادة سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها. ونرحب بالاجتماع الذي عقد أمس الأول في مينسك بين رئيسي الاتحاد الروسي وأوكرانيا، وتميز بحضور

الاتحاد الأوروبي. ويحدونا الأمل أن تؤدي تلك المحادثات إلى نتائج ملموسة، وأن تفضي تحديداً إلى وضع خريطة طريق تستند إلى خطة السلام التي اقترحها الرئيس بوروشينكو. ونأمل أن تعقد في أقرب وقت مشاورات بين روسيا وأوكرانيا بهدف كفالة تحسين مراقبة الحدود، وأن تؤدي مناقشات الطرفين إلى إطلاق سراح السجناء الذين تحتجزهم الجماعات المسلحة غير القانونية.

وتؤدي المحادثات الثلاثية التي تجري بمبادرة من الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا دوراً رئيسياً في هذا الصدد، شأنها شأن نشر مراقبين تابعين للمنظمة في مركزي غوكوفو ودونيتسك على الحدود الروسية الأوكرانية. ونأمل أن تتوسع ولاية البعثة حتى يتسنى لها أن تسهم في تحقيق السيطرة الفعالة والشاملة والثنائية على الحدود الروسية الأوكرانية. إن تأمين هذه الحدود أمر أساسي لإعادة السلام لأن من شأن ذلك أن يضع حدا لتدفق الأسلحة والمعدات العسكرية إلى الانفصاليين.

إن حل الأزمة الأوكرانية لا يمكن إلا أن يكون سياسيا. ويجب أن يكون الاتحاد الروسي جزءا لا يتجزأ من الجهد الرامي إلى إيجاد حل سياسي، بدلا من الاستمرار في إذكاء هذه الأزمة، وهو أمر يعود إلى عصر آخر.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية ونعرب عن تقديرنا للجهود التي ما فتئ الأمين العام يبذلها لوضع حد للحالة الراهنة في أوكرانيا.

تود شيلي أن تعرب مرة أخرى عن قلقها العميق إزاء التصعيد الخطير للأزمة في شرق أوكرانيا وجنوبها، خاصة في منطقتي لوهانسك ودونيتسك، والآن في نوفوازوفسك. إن من الضروري عكس مسار هذا التصعيد فورا لكفالة أن يعود السلام والأمن إلى هذه المناطق لأن الحالة هناك باتت بالفعل خطيرة جداً ولا يمكن التنبؤ بها. ولكل هذه الأسباب، فإننا ندعو الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والاعتدال، وإلى وقف جميع الأعمال القتالية على الفور.

ويود بلدنا أن يكرر التأكيد مرة أخرى، كما فعلنا باستمرار منذ بدء الأزمة في أوكرانيا، على أن هناك واجباً يتمثل في احترام سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، فضلا عن مراعاة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى. وقد نصت على ذلك صكوك من بينها وثيقة هلسنكي الختامية التي أنشأت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والتي وقع عليها كل من أوكرانيا وروسيا، فضلا عن مذكرة بودابست بشأن الضمانات الأمنية، وينطبق كلا الصكين انطباقاً تاماً على روسيا وأوكرانيا وعلى دول أخرى.

وفي هذا الصدد، نود أن نذكر أيضا أن على الأطراف المعنية أن تمتنع عن القيام بأعمال تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ومن هذا المنطلق، تود شيلي أن توجه الدعوة إلى انسحاب كل القوات الأجنبية من أراضي أوكرانيا على الفور، ما لم تأذن لها بذلك صراحة السلطات الشرعية في ذلك البلد.

ويساورنا بالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في الجزأين الجنوبي والشرق من أوكرانيا، وبخاصة فيما يتعلق بالعدد المتزايد من المشردين داخليا ووضع الأقليات العرقية. ومما يثير قلقنا أيضا تزايد انتهاكات حقوق الإنسان المُسجلة في هذه المناطق، الأمر الذي يجعل من الضروري إعادة سيادة القانون في المنطقة. وفي هذا الصدد، نود أن نشير إلى أن مبادرات المساعدة الإنسانية ينبغي أن تُنفذ في إطار الاحترام الكامل لسيادة أوكرانيا، ووفقا للمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ويحدونا الأمل في أن تواصل بعثة المراقبة، بالتعاون الوثيق مع بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا،

القيام بدور بناء في جهود تخفيف حدة التوترات على أرض الواقع.

وكما ذكرنا سابقا، نود أن نؤكد من جديد أنه ينبغي ضمان المساءلة عن جميع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وذلك لضمان تقديم المسؤولين، أيا كانوا، إلى العدالة.

مرة أخرى، نود أن ندعو الأطراف إلى السعي إلى التوصل إلى حل سلمي لهذه الأزمة من خلال الحوار السياسي المباشر، وإلى الامتناع عن اتخاذ تدابير من جانب واحد وإلى دعم جهود الوساطة الدولية، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٨. وفي هذا الصدد، نرحب بالاجتماع الذي عقد بين رئيسي أوكرانيا وروسيا في مينسك في ٢٦ آب/أغسطس، ونحضهما على مواصلة هذه الاتصالات وتكثيفها من أجل التوصل إلى حل سلمي وسريع للأزمة في أوكرانيا.

ونود أيضا أن ننوه بالمبادرات العديدة التي اتخذها الأمين العام للأمم المتحدة وجهود منظومة الأمم المتحدة بشكل عام. فهم يحاولون منذ بداية الأزمة تماما إيجاد حل سلمي لها.

وتعتقد شيلي أن الوقت قد حان للمشاركة البناءة في عملية شاملة للجميع، تكفل سيادة القانون والحريات الأساسية واحترام حقوق الإنسان، فضلا عن سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية، من أجل تهيئة الظروف التي تمكن الشعب الأوكراني من تقرير مستقبله في سيادة كاملة وفي ظل السلام والديمقراطية.

السيد بلِس (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية. ونحن نقدر الجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام، والسيد فيلتمان وزملاء آخرون من أجل حل الأزمة.

والآن، ثمة أدلة دامغة على نقل أعداد كبيرة من القوات الروسية وناقلات الجند المدرعة، والدبابات وغيرها من المعدات إلى الأراضي الأوكرانية. وهناك تقارير موثوق بها تفيد بتحرك جنود مقاتلين روس مجهزين بأسلحة ثقيلة متطورة داخل أوكرانيا. ويجري نقل كميات كبيرة من الأسلحة المتطورة، بما في ذلك أنظمة للدفاع الجوي والدبابات والمدفعية وناقلات الجنود المدرعة، إلى القوات الانفصالية في شرق أوكرانيا. وألقي القبض على مظليين روس في أوكرانيا، وهناك تقارير عن جنازات تقام في روسيا للجنود الروس الذين قتلوا في أوكرانيا. وبالأمس كانت ثمة تقارير عن تحرّك بضع مئات من الدبابات والعربات المدرعة وقاذفات الصواريخ باتجاه تلمانوف، الواقعة في جنوب دونيتسك.

وقام الانفصاليون خلال الـ ٤٨ ساعة الماضية، بعمليات للاستيلاء على مدينة نوفاوازوفسك الساحلية، وعدة قرى داخل أوكرانيا بالقرب من الحدود الروسية. وتثير التقارير التي تفيد عن تورط القوات المسلحة الروسية النظامية قلقا بالغا.

وتشير آخر التطورات إلى تصعيد جديد بل حتى أكثر خطورة للأزمة، التي يبدو أنه يمتد ليشمل مساحة أوسع من أوكرانيا، بما في ذلك الطريق البري الجنوبي الموصل للقرم.

ويشير كل ذلك إلى استخدام القوة من جانب روسيا ضد أوكرانيا. وسيشكل ذلك انتهاكا صارخا لسيادة أوكرانيا، وانتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة.

وتأتي آخر هذه التطورات على خلفية أحداث خطيرة أخرى، تشمل قيام الانفصاليون بقتل القنصل الفخري لليتوانيا في لوهانسك في ٢٢ آب/أغسطس؛ وعرضهم للجنود الأسرى الأوكرانيين في دونيتسك في ٢٤ آب/أغسطس في انتهاك صارخ للحظر المفروض على المعاملة المذلة والمهينة لأسرى الحرب، واتفاقيات جنيف والقانون الدولي العرفي؛ والهجوم الذي نفذته طائرة هليكوبتر روسية على موقع حدودي في لوهانسك أوبلاست في ٢٥ آب/أغسطس الذي أودى بحياة أربعة حرس حدود. ورغم ادعاء روسيا عدم تورطها في الصراع، إلا أنه

لدينا تصريح علني للزعيم الانفصالي زخرتشينكو في ٢٨ آب/أغسطس، يدعي فيه أن حوالي ٠٠٠ ٣ إلى ٠٠٠ ٤ روسي يقاتلون في صفوف الانفصاليين، منذ بداية الصراع.

ويساورنا أيضا قلق عميق جراء إعلان وزير الخارجية الروسي لافروف في ٢٥ آب/أغسطس بأنه سيجري إرسال قافلة المساعدات الثانية إلى أوكرانيا هذا الأسبوع، رغم كون أن الأولى مرت دون موافقة الحكومة الأوكرانية أو بمشاركة اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ووصفت وزيرة الخارجية الأسترالية بيشوب حالة قافلة المساعدات، في ٢٤ آب/أغسطس، باعتبارها حالة، أظهرت خلالها روسيا تجاهلا صارخا ومتهورا للمعايير الدولية والقانون الدولي. ولا يجب إرسال أي قوافل مساعدات إضافية إلا بموافقة الحكومة الأوكرانية.

كان يمكن لمحادثات ٢٦ آب/أغسطس في مينسك أن توفر محفلا مفيدا لإيجاد وسيلة دبلوماسية لإنهاء الأزمة، ولكن في الوقت نفسه الذي كان تشارك فيه روسيا في تلك المحادثات، وقع المزيد من التصعيد في جنوب أوكرانيا.

ويجب اتخاذ بعض الخطوات الفورية. حيث يجب على روسيا السحب الفوري لمعداتها العسكرية وجنودها من الأراضي الأوكرانية. كما يتعين على روسيا التخلي عن كل أشكال كل الدعم الذي تقدمه للانفصاليين، ونطلب منهم إلقاء أسلحتهم حتى يمكن الوقف الفوري للنزاع. ويجب على روسيا السيطرة على حدودها. وتلك هي الطريقة الوحيدة الفعالة لمنع القوات والمعدات من دخول أوكرانيا، وتشكل السبيل لإقرار وقف إطلاق النار، كما أشار إلى ذلك باقي المتكلمين. ويجب بذل جهود مضنية للدخول في حوار سياسي. وذلك امر متوقف على روسيا.

وبينما يتركز النقاش حول التطورات الحاصلة خلال ٤٨ ساعة الماضية، يجب علينا ألا نغفل عن ضرورة التنفيذ الكامل للقرار ٢١٦٦ (٢٠١٤). وقد عممت بعثة هولندا للتو على أعضاء المجلس رسالة تحمل ردها على حادث تحطم الطائرة الماليزية التي كانت تقوم بالرحلة رقم MH-17. وقد حققت هولندا تقدما كبيرا فيما يخص تحديد هوية رفات الضحايا وترحيلهم إلى بلدانهم. وجاء في الرسالة أيضا أن التحقيق المستقل في سبب تحطم الطائرة مستمر، وأن هولندا لا تزال ملتزمة تماما بضمان مساءلة الجناة.

وتعمل أستراليا بشكل وثيق مع هولندا على الاستجابة لحادث التحطم، وتدعم بالكامل الجهود التي تبذلها. ومن أجل إنجاح تلك الجهود، من الضروري التنفيذ الكامل لأحكام القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤).

السيد غومبو (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على استعداده لتقديم إحاطة إعلامية للمجلس بشأن الحالة الملحة في أوكرانيا.

تود تشاد الإعراب عن بالغ قلقها جراء التدهور السريع للحالة في أوكرانيا، وخاصة في منطقة دونيتسك. وشكل، في رأينا، اجتماع رئيسي الدولتين، السيد بوروتشينكو والسيد بوتين، بتاريخ ٢٦ آب/أغسطس، خطوة جديدة في اتجاه الحد من التوتر. مع ذلك، وبعد مرور يومين فقط، أشارت التقارير إلى احتدام القتال في منطقتي لوغانسك ودونيتسك وإلى وجود ١٠٠٠ متطوع روسي، من المفترض أنهم يقاتلون في الأراضي الأوكرانية إلى جانب الانفصاليين الموالين لروسيا. ويمثل التصعيد الجديد مصدر قلق لتشاد.

وكما قلنا مرارا وتكرارا، يجب أن يكون الحل للأزمة في أوكرانيا سياسيا، وينبغي التوصل إليه من خلال الحوار المباشر الشامل، على أساس احترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

السيدة باور (الولايات المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): هذه هي جلستنا الرابعة والعشرون التي نحاول من خلالها كبح

جماح الأعمال العدوانية الروسية في أوكرانيا. ووجهت كل جلسة من تلك الجلسات رسالة مباشرة وموحدة مفادها: روسيا، ضعي حدا لهذا الصراع. لكن روسيا لا تصغي.

قلنا ذلك عندما انتهكت روسيا بشكل صارخ القانون الدولي باحتلالها القرم. وقلنا ذلك بعد الإسقاط المروع لطائرة الخطوط الجوية الماليزية التي كانت تقوم برحلتها رقم MH-17، مما أودى بحياة الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال والرضع من ١١ بلدا. ونقول ذلك اليوم، في خضم دعم الجنود والدبابات والدفاع الجوي والمدفعية الروسية للعمليات القتالية إلى جانب الانفصاليين، وفتحهم جبهة جديدة في أزمة صنعتها روسيا وتغذيها. لكن روسيا لا تصغي.

بدلا من الإصغاء، وبدلا من الاستجابة لمطالب المجتمع الدولي وقواعد النظام الدولي، في كل خطوة، خاطبت روسيا المجلس لتقول كل شيء إلا الحقيقة. لقد تلاعبت وشوشت وكذبت بشكل صريح. لذلك، فقد تعلمنا الحكم على روسيا، من خلال أفعالها وليس أقوالها.

كانت أفعال روسيا خلال الـ ٤٨ ساعة الماضية، ذات دلالات كبيرة. ففي ٢٦ آب/أغسطس، خلال الثلاثاء الماضي تحديدا، تحدث الرئيس بوتين عقب لقائه بالرئيس الأوكراني بوروتشينكو في مينسك، عن الحاجة إلى ”وضع حد لسفك الدماء في أقرب وقت ممكن“. لكن في نفس اليوم، أظهرت الصور التي التقطتها السواتل، وجود وحدات قتالية روسية في جنوب شرق دونيتسك في شرق اوكرانيا. واعتقلت أوكرانيا في اليوم نفسه في لوغانسك، أفرادا من اللواء التاسع التابع للجيش الروسي النظامي. وأعلنت روسيا ردا على ذلك، بأن الجنود دخلوا إلى الأراضي الأوكرانية بالخطأ. والمفروض أن ذلك حصل في وقت يشهد نزاعا على طول إحدى الحدود الأكثر خضوعا للمراقبة في العالم.

وفي اليوم الذي أعقب تلك المحادثات، أطلقت روسيا قذائف غراد من داخل روسيا على مواقع أوكرانية في نوفوازوفسك، ثم هاجم بوحدتين من المركبات المدرعة والدبابات الروسية. وتتمركز المدرعات الروسية وقاذفات الصواريخ المتعددة أوراغان، على مشارف تلك المدينة في الوقت الذي نتكلم فيه.

إن القوة الروسية على طول الحدود هي الأكبر منذ أن بدأت روسيا إعادة نشر القوات هناك في أواخر شهر أيار/مايو، وتشمل أعدادا كبيرة من الطائرات المقاتلة وطائرات الهليكوبتر. وتدخل الطائرات بدون طيار الروسية بشكل روتيني المجال الجوي الأوكراني.

وتشمل باقي أشكال الانتشار الروسي في الأراضي الأوكرانية أنظمة مدفعية ودفاع جوي متقدمة، لا توجد في المخزون العسكري الأوكراني. وقد قصفت تلك النظم المدفعية مواقع أوكرانية خارج مدينة لوهانسك، بالتزامن مع الهجوم المضاد الذي نفذه الانفصاليون مؤخرا.

وقال أحد قادة الانفصاليين الذين سلحتهم ودعمتهم روسيا علانية بأن ما بين ٠٠٠ ٣ إلى ٠٠٠ ٤ روسي قد انضموا للدفاع عن قضيتهم.

وقد سارع إلى توضيح أن هؤلاء الجنود كانوا في إجازة. ولكن الجندي الروسي الذي يقر القتال في أوكرانيا في عطلته الصيفية يظل جندياً روسياً، والمركبة العسكرية الروسية المدرعة التي يقودها هناك ليست سيارته الخاصة.

وفي الوقت نفسه، تقيم أسر الجنود الروس في روسيا جنازات لأحبائهم الذين لقوا حتفهم في القتال في أوكرانيا. وهي تطلب إجابات عن الكيفية التي قتل أحباؤهم بها. والصحفيون الذين يحاولون تغطية الجنائز يتعرّضون لمضايقات وتهديدات من قبل رجال مسلحين. ومع ذلك، ووفقاً

للحكومة الروسية، لم يكن هناك جنود قط. وهم لم يكونوا في القرم أيضاً إلى أن أعلنت روسيا أن هؤلاء الجنود الذين لم يكونوا هناك مطلقا قد ضموا القرم.

والساعات الـ ٤٨ الأخيرة تنسجم مع نمط راسخ لروسيا. فكل خطوة مهدت السبيل للخطوة التي أعقبتها. ومع ذلك، وعلى الرغم من جميع تلك الأعمال الشنيعة، سعت أوكرانيا مراراً وتكراراً إلى إيجاد حل سياسي للأزمة. وبحثت بصورة متكررة عن سبيل لتهدئة الأوضاع. وعلى الرغم من ذلك النمط، جاء الرئيس بوروشينكو إلى مينسك للاجتماع مع الرئيس بوتين. وفي المقابل، كان الرئيس بوتين لا يزال غير راغب في الاعتراف بأبسط الحقائق الأساسية، وهي حقائق نعرفها جميعاً، ألا وهي أن روسيا قد سلّحت وجهزت الانفصاليين غير الشرعيين الذين يقاتلون في أوكرانيا، وانضمت إليهم الآن. ثمة حاجة إلى إجراء مفاوضات جدية، وهي حاجة ملحة، ولكن يجب على روسيا أن تتوقف عن الكذب وأن تتوقف عن تأجيج الصراع.

إن القناع يسقط. وفي أعمالها الأخيرة، نرى إجراءات روسيا على حقيقتها: إنها جهود متعمدة لدعم انفصاليين غير شرعيين في بلد آخر ذي سيادة، والقتال إلى جانبهم الآن.

وتدعي روسيا أن أوكرانيا غير مهتمة بوقف إطلاق النار. ولكن لنكن واضحين: إن لأوكرانيا كل المصلحة في التوصل إلى وقف لإطلاق النار، ونحن أيضاً كذلك، ما دام حقيقياً. ولكن الانفصاليين الروس ليسوا غير مهتمين بالتوصل إلى وقف لإطلاق النار وحسب، بل إنهم يقومون بخبث باستغلال الوقت لإعادة التسليح وانتظار تدفّق مزيد من الجنود والإمدادات عبر الحدود من روسيا.

وفي مواجهة تلك الأعمال المثيرة للقلق العميق، لا يتمثل السؤال الأهم بالنسبة لنا الآن في ما الذي ينبغي أن نقوله لروسيا؛ بل السؤال الأهم هو ما الذي ينبغي أن نفعله لجعل روسيا تُصغي. وطوال الأزمة، مارست الولايات المتحدة، بالتنسيق الوثيق مع شركائنا الأوروبيين – في الاتحاد الأوروبي ومجموعة السبعة، ضغوطا فعالة ومحددة الأهداف لإيصال الرسالة، حتى تبدأ روسيا في وقف التصعيد بدلاً من التصعيد وكي يتم اعتماد خطة السلام المعقولة التي اقترحها الرئيس بوروشينكو وتنفيذها. وفي مواجهة عدوان روسيا المستمر وتجاهلها الصارخ لميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية، سنواصل العمل في تعاون وثيق مع شركائنا في مجموعة السبعة والشركاء الأوروبيين لزيادة العواقب بالنسبة لروسيا.

أدرك أن التكلفة الحقيقية يتحملها مواطنو البلدان عندما تقوم حكوماتهم بمثل هذه الأعمال. وهناك تكاليف تتكبدها الشركات التي تتاجر مع روسيا وتبيع للأسواق الروسية، من صغار المزارعين إلى المصانع الكبرى. وتلك التكاليف كبيرة، ولا ينبغي لأحد أن يستخف بها.

ولكن لنكن واضحين: إن الأضرار المترتبة على تجاهل روسيا الصارخ للنظام الدولي أكبر بكثير من ذلك، إذا لم يتم وضع حد لهذا التجاهل. فتلك القواعد والمبادئ تطلّبت أجيالاً لبنائها باستثمارات لا مثيل لها – خسارة أرواح لا حصر لها في سبيل إرساء هذه المبادئ والدفاع عنها، ونحن جميعا بلا استثناء لنا مصلحة في الدفاع عنها. وأي تهديد للنظام – النظام الدولي – هو تهديد لسلامنا وأمننا جميعاً. هذه هي القواعد التي تستخفّ بها روسيا عندما تستولي بصورة غير مشروعة على أراض، وعندما تسلّح وتجهّز جماعات غير مشروعة في البلدان المجاورة وتقاتل إلى جانبها.

إن أوكرانيا واحدة من حوالي عشرة بلدان تقريباً تتقاسم الحدود مع روسيا. واسمحوا لي أن أختتم بياني ببعض الأسئلة. كيف يمكن أن نقول للبلدان المجاورة لروسيا إن سلامها وسيادتها مكفولان، إذا لم نجعل رسالتنا مسموعة في أوكرانيا؟

وما الذي يدعو تلك البلدان إلى الاعتقاد بأنها ستكون مختلفة، إذا ما قرر الرئيس بوتين غدا البدء في دعم الانفصاليين المسلحين والسماح للجنود الذين يقضون عطلاتهم بالقتال في تلك البلدان؟ وعلى نفس القدر من الأهمية، ما هي الرسالة التي نبعث بها إلى البلدان الأخرى التي لديها مطامح مثيرة للقلق بنفس الدرجة في جميع أنحاء العالم، عندما نسمح لروسيا بانتهاك القواعد من دون عواقب كافية؟ وفي مواجهة هذا التهديد، فإن تكلفة التقاعس عن العمل غير مقبولة.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية. ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجددا دعمنا الكامل للمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام، بما في ذلك زيارة السيد فيلتمان مؤخرا إلى أوكرانيا.

تراقب جمهورية كوريا عن كثب الأحداث في شرق أوكرانيا، ونشعر بقلق شديد إزاء استمرار تصاعد التوترات. وكنا نأمل أن يمثل الاجتماع الذي عُقد في مينسك بين الرئيسين نقطة تحول في التوصل إلى حل دبلوماسي للأزمة. ولكن على العكس من ذلك، شهدت الحالة على أرض الواقع مزيدا من التدهور. وعلى وجه الخصوص، نحن نشعر بالقلق من أن الجماعات المسلحة الانفصالية شقت طريقها لتدخل مدينة نوفوازوفسك الجنوبية، لتفتح جبهة جديدة خطرة في الأزمة الجارية.

كما نشعر بقلق بالغ إزاء التقرير الذي يشير إلى تورط القوات الروسية في الجولة الأخيرة من القتال داخل أوكرانيا. ونأمل ألا يكون صحيحا. ونأمل أن يكون تفسير روسيا الذي يفيد بأنه لا توجد قوات روسية في أوكرانيا صحيحا. وإلا، فإن ذلك سيشكل انتهاكا صارخا لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، وسيضيف بعدا جديدا إلى الأزمة. ونحن نعارض بشدة أي تدخل عسكري خارجي في الحالة في أوكرانيا.

وفي ضوء هذه الحالة المضطربة، نؤكد على أنه لا يمكن التوصل إلى حل حقيقي للأزمة إلا من خلال وقف الأعمال العدائية فورا عن طريق الحوار بين جميع الأطراف المعنية. وفي هذا الصدد، نأمل أن توفر خطة الرئيس بوروشينكو لوضع خريطة طريق بغية التوصل إلى وقف لإطلاق النار مع الجماعات المسلحة أساسا سليما لتخفيف حدة التوترات.

إن استقرار ورخاء أوكرانيا أمر بالغ الأهمية من أجل السلام ليس في أوروبا وحدها، ولكن أيضا في مناطق أبعد منها بكثير. ونعيد التأكيد مرة أخرى على دعمنا الكامل لسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

السيدة برسيفال (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في أوكرانيا. وتؤكد الأرجنتين من جديد قلقها إزاء استمرار تدهور الوضع الأمني في شرق وجنوب في أوكرانيا وإزاء العنف المتصاعد.

ومن الضروري بصفة خاصة أن تتقيد جميع الأطراف تقيدا صارما، في ما تتخذه من إجراءات، بالقانون الدولي وبمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نشير إلى التزام جميع الدول بتسوية منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية حتى لا تهدد السلام والأمن الدوليين، وبأن تعمل في الوقت نفسه بما يتفق تماما مع ميثاق الأمم المتحدة، مع التمسك بالمبادئ المنصوص عليها في المادة ٢ من الفصل الأول ومع الاعتراف بالدور الهام الذي تقوم به المنظمات الإقليمية ذات الصلة.

والحل الوحيد الممكن هو الحل الذي يتم التوصل إليه عن طريق الحوار والتفاوض. وقد قلنا ذلك من قبل، ونكرر التأكيد عليه. ولا بد من تفادي أي خطاب قائم على المواجهة أو أي تدخل في المسائل التي تندرج ضمن الولاية المحلية للدول، سواء كانت عسكرية أو سياسية أو اقتصادية. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بالاجتماع الذي عقد في مينسك في ٢٦ آب/أغسطس

بين رئيسي روسيا وأوكرانيا. ونأمل أن يفضي إلى عقد اجتماعات جديدة من أجل تسوية الخلافات بطريقة سياسية. وبالمثل، نردد دعوة الأمين العام إلى مواصلة المناقشات بهدف التوصل إلى حل للتراع. وننوه بالجهود المكثفة والمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام. ومن الضروري أن تحترم الأطراف، دون قيد أو شرط، حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وأن تضمن المساءلة الصحيحة بخصوص انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ارتُكبت.

وأخيرا، وكما فعلنا في الماضي، فإن الأرجنتين تشدد على المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن عن كفالة صون السلام والأمن، وفقا للدور المنوط به في الميثاق. ونأسف لأنه على الرغم من الجلسات العديدة التي عقدناها لمناقشة الحالة في أوكرانيا، لم يتمكن المجلس حتى الآن من تجاوز حالة الانقسام الداخلي والقيام بدور إيجابي في مساعدة الأطراف على إيجاد نقاط مشتركة، يمكنها بلورة حل سياسي ودبلوماسي استنادا إليها.

وعليه، فإن من الأهمية بمكان أن نضاعف جهودنا الرامية إلى تهيئة الظروف المواتية لبدء ذلك الحوار الذي تشتد الحاجة إليه، بطريقة تمكّن من التوصل إلى حلول للخلافات. وينبغي، على وجه الخصوص، أن تستخدم الجهات الفاعلة ذات النفوذ الأكبر على الأطراف المعنية الجهود الدبلوماسية البناءة. ونكرر التأكيد على أنه يجب على المجتمع الدولي أن يركز جهوده على إشراك الأطراف في حوار بنّاء، وأن يجد مخرجا سلميا من هذه الحالة، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، وحقوق الأقليات، في ذات الوقت الذي يتخذ فيه إجراءاته في إطار القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

السيدة أوغو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

ترقى الحالة الراهنة في شرق أوكرانيا إلى تصعيد خطير للتراع بين الانفصاليين والمتمردين والقوات الحكومية. فقد فُتحت جبهات جديدة في التراع، وهو ينتشر الآن إلى منطقة جغرافية أوسع. وغني عن القول إن ذلك يزيد الحالة البالغة الصعوبة والحساسية بالفعل تعقيدا، مع تزايد الأطراف المشاركة فيه. وتشكل التقارير التي تفيد بتدفق القوات والمعدات العسكرية الروسية إلى إقليم أوكرانيا شاغلا رئيسيا بالنسبة لنا جميعا. ومع ذلك، نلاحظ أن الممثل الروسي لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أندري كلين، قد نفى بشدة تلك التقارير.

وعليه، فإننا نحث أوكرانيا وروسيا على حد سواء، على حل خلافاتهما بالطرق السلمية وعن طريق الحوار والتفاوض الحقيقيين. وتمثل الأطر القائمة الموثوقة نسبيا – من قبيل معاهدة الصداقة بين البلدين وبيان جنيف الصادر في ١٧ نيسان/أبريل أساسا صالحا للمضي صوب تحقيق المصالحة. ولا ريب أنه يجب أن يواصل الرئيس بوتين والرئيس بوروشينكو حوارهما البنّاء وأن يبنيا عليه بوصفه سبيلا مؤديا: فهو السبيل الوحيد الذي يعوّل عليه للتوصل إلى حل دبلوماسي للأزمة يحظى بالقبول المتبادل من كلا الطرفين. وفي رأينا أن الحل العسكري للأزمة ليس حلا قابلا للاستمرار. وينبغي التفاوض والتوصل إلى اتفاق على إطلاق النار على وجه الاستعجال، بوصفه الخطوة الضرورية الأولى نحو إنهاء هذا التراع الذي خلّف ٢ ٠٠٠ قتيل وأكثر من ٣ ٠٠٠ جريح، بالإضافة إلى تشريد عشرات الآلاف من ديارهم.

ومن جانبها، يجب أن تواصل حكومة أوكرانيا تلبية التطلعات المشروعة لجميع مكونات مواطنيها وحماية مصالحهم. ونحن على ثقة بأنه من شأن الجهود المبذولة لتحقيق المزيد من شمول الجميع، أن تعزز الوئام الوطني الضروري. وينطوي ذلك على إمكانية الحد من الأعمال العدائية والتحريض، وإرساء الأسس اللازمة لبناء أمة موحدة يسودها السلام والرخاء.

وما فتئنا نشدد – عبر مشاركتنا المستمرة في هذه المسألة – على ضرورة تعزيز المبادئ المتفق عليها عالميا، علاوة على

حرمة القانون الدولي. ويبدأ ذلك بطبيعة الحال، باحترام المبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة: وهي السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية لجميع الدول. فتلك هي المبادئ التي توجه موقف نيجيريا وترشده. ونرى أنه لا يمكن لغير الحل الدبلوماسي، الذي يمكن التوصل إليه من خلال الحوار المباشر بين الأطراف، أن يحل النزاع الحالي. ونهيب بذوي النفوذ على الأطراف المتحاربة أن يمارسوا ذلك النفوذ على نحو ملموس على الحالة، بما يحقق مصلحة السلام والأمن الدوليين على نطاق أوسع.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

يساور الصين قلق عميق إزاء استمرار تفاقم النزاع المسلح في شرق أوكرانيا، الأمر الذي تسبب في خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات. وفي الحالة الراهنة، فإنه يجب على جميع الأطراف المعنية أن تتحلى بضبط النفس تجنبا للمزيد من التصعيد.

وقد أعربت الصين في مناسبات عديدة عن موقفها المبدئي بشأن المسألة الأوكرانية هذه. وسأمتنع في هذه المناسبة عن تكرار موقفنا.

وأود أن أشدد على النقاط التالية: إن الأزمة الراهنة في أوكرانيا لا يمكن حلها إلا بالوسائل السياسية. وتتمثل الأولوية الآن في أن تتمكن جميع الأطراف المعنية من الوقف الفوري لإطلاق النار، وأن تواصل الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي للأزمة في أوكرانيا، وأن تراعي على نحو تام الحقوق والمصالح والتطلعات المشروعة لجميع المناطق والمجموعات العرقية في أوكرانيا، وأن تضع في اعتبارها تماما الشواغل المشروعة لجميع الأطراف، لكي تحقق بالتالي توازن مصالحها. وينبغي أن يحث المجتمع الدولي الأطراف المعنية على الاستفادة على أفضل نحو ممكن من مختلف الآليات المتوفرة للحوار والاتصال، فضلا عن تعزيز الاتصالات فيما بينها، والعمل بطريقة مواتية لبناء الثقة المتبادلة.

وتدعم الصين جميع الجهود التي من شأنها أن تسهم في تخفيف حدة الحالة وحل الأزمة وتعزيز الحل السياسي.

السيد ندوهونغوريهي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة الطارئة لمجلس الأمن لتناول التطورات الأخيرة في شرق أوكرانيا. وأشكر السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية الشاملة. ونشيد بالمساعي الحميدة للأمين العام، وبالجهود التي يبذلها السيد فيلتمان من أجل إيجاد حل للأزمة.

تشعر رواندا، شأنها في ذلك شأن جميع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، بالقلق الشديد إزاء الحالة المتدهورة على نحو متسارع في شرق أوكرانيا. ومع ذلك، فقد بعث مؤتمر القمة الإقليمي المعقود في ٢٦ آب/أغسطس في مينسك – الذي اجتمع فيه رئيس أوكرانيا، بيترو بوروشينكو، ورئيس الاتحاد الروسي، فلاديمير بوتين، للمرة الأولى منذ انتخاب أولهما في أيار/مايو – الأمل في الاتفاق على وقف لإطلاق النار والتوصل إلى حل دبلوماسي للنزاع.

وللأسف، فقد شهدت الأيام القليلة الماضية تجدد القتال في شرق أوكرانيا، وخصوصا في منطقة دونيتسك، حيث تمكن الانفصاليون المسلحون من الاستيلاء على بلدة نوفوازوفسك، وهم يهددون الآن بالاستيلاء على مدينة ماريوبول، حيث الميناء الاستراتيجي. وفي ذلك الصدد، فقد شعرنا بالانزعاج إزاء المعلومات الواردة من جانب أحد زعماء الانفصاليين المسلحين عن انضمام نحو ٣ ٠٠٠ إلى ٤ ٠٠٠ من القوميين الروس إلى صفوفهم. ونشعر بالقلق أيضا جراء الاتهامات بعبور بعض العناصر الروسية إلى داخل حدود أوكرانيا. ومن الواضح أن من شأن زيادة التوتر وخطاب المواجهة

بين أوكرانيا والاتحاد الروسي، أن يؤديا إلى نزاع شامل بين البلدين – ما لم يعالجا على النحو الصحيح – الأمر الذي يشكّل تهديدا أكبر للسلم والأمن الدوليين، ويفاقم من تردي حالة حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية في شرق أوكرانيا والمنطقة على نطاق أوسع.

وما انفكت الحالة في أوكرانيا مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن منذ نهاية شباط/فبراير. وما زلنا نعقد الجلسات على نحو مستمر بشأن هذه الأزمة. فقد عقدنا ٢٤ جلسة بشأنها، كما أبلغتنا سفيرة الولايات المتحدة، باور. بيد أننا لم نتمكن، للأسف، من اتخاذ أي قرار مجد، باستثناء اتخاذ القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) في ٢١ تموز/يوليه بشأن إسقاط طائرة شركة الخطوط الجوية الماليزية في رحلتها MH-17.

وفي جميع الأحوال، وبالنظر إلى الانقسام القائم في صفوف المجلس، فإنه من غير المرجح أن يأتي حل لهذه الأزمة من نيويورك. وليس ثمة سبيل لإيجاد حل مستدام لهذه الأزمة سوى الحوار الحقيقي بين الأوكرانيين، مقترنا بإجراء المحادثات الدبلوماسية بين أوكرانيا والاتحاد الروسي، بدعم من الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ونرى أن من شأن خطة الرئيس بوروشينكو للسلام، وعملية مينسك، أن يمثلّا معا إطارا عمليا لتحقيق ذلك الهدف.

وأختتم بياني، بتوجيه الدعوة مرة أخرى إلى جميع الأطراف في أوكرانيا إلى احترام استقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

يجب على الجماعات المسلحة وقف الأعمال العدائية وإلقاء أسلحتها من أجل تهدئة الحالة وإعطاء فرصة للسلام. وفي هذا الصدد، نحث أصحاب المصلحة الأصليين جميعا على استخدام نفوذهم وعلى العمل من أجل تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن الحالة الراهنة المتصاعدة في جنوب شرق أوكرانيا هي نتيجة مباشرة لسياسة كييف الطائشة المتمثلة في شن حرب على أبناء شعبها. فبدعم من عدد من الدول المعروفة جيدا أو تحت تأثير منها، نسفت سلطات كييف جميع الاتفاقات السياسية لتسوية الأزمة في أوكرانيا والتي تم التوصل إليها في إعلان جنيف المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل وفي إعلان برلين المؤرخ ٢ تموز/يوليه. ناهيك عن تخلي السلطات عن مواقفها السابقة المتضمنة في الاتفاق المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل، والذي كان قد أتاح إمكانية حقيقية للتوصل إلى مخرج من الأزمة بطريقة متحضرة.

كما أن الاقتراح الذي طرحه الرئيس بوروشينكو من جانب واحد للتوصل إلى ما يُسمى خطة سلام لم يكن سوى خطوة أخرى على الطريق نحو مزيد من التصعيد، حيث أن الهدنة كانت مشروطة باستسلام المتمردين. ويأتي ذلك على خلفية عدم اتخاذ أي خطوات حقيقية نحو إطلاق عملية سياسية أو التفاوض مع ممثلي المناطق. أين هو الحوار الوطني الشامل للجميع الذي وعدت كييف بإجرائه، وأين الإصلاح الدستوري وتحقيق لا مركزية السلطة والمركز الخاص للغة الروسية؟ إن كل ما نراه هو معركة مع المعارضين وسيادة حالة تُحظر فيها أنشطة الأحزاب السياسية ووسائط الإعلام التي لا تنصاع للسلطة.

لقد أدلى الرئيس بوروشينكو مرارا ببيانات يبدو منها أنها سلمية. وبالأمس فقط علق على نتائج الاجتماع الرفيع المستوى في مينسك، قائلا إن السلام هو الهدف الرئيسي لكييف وإنها تسعى إلى اتخاذ إجراءات حاسمة يمكن أن تؤدي إلى إحلال السلام في أوكرانيا. كما تكلم عن خطة عاجلة جديدة لحل الأزمة. أين هذه الخطة؟ أم أنها مناورة أخرى لتشتيت الانتباه، تخفي في طياتها محاولة لتسوية الأمور بالقوة؟ يحدونا الأمل ألا تهدر القيادة في كييف الفرص الإيجابية التي أتاحها اجتماع مينسك.

وفي الوقت نفسه، فإن القوات المسلحة الأوكرانية تشن، دون اعتبار لأي معيار من معايير القانون الإنساني الدولي أو المبادئ الأخلاقية البسيطة، هجمات عشوائية على المدن والأحياء السكنية والهياكل الأساسية. وهي تستخدم المدفعية والرشاشات والهجمات الجوية، مستعملة قنابل الفسفور المحظورة بموجب الاتفاقيات الدولية والصواريخ التسيارية. وهناك ٤ ملايين شخص يعيشون في المنطقة المسماة منطقة عمليات مكافحة الإرهاب. ويعيش مئات الآلاف منهم في أقبية بلا ماء أو كهرباء منذ أسابيع، فيما يستحيل من الناحية العملية أن يحصلوا على الأغذية والأدوية. ويتجاوز العدد الإجمالي للوفيات الآن ٠٠٠ ٢ شخص، وهو آخذ في الارتفاع بصورة سريعة جدا. ويزيد عدد الأشخاص، بمن فيهم اللاجئون، الذين انتقلوا من أوكرانيا إلى روسيا الآن على ٠٠٠ ٨١٤ نسمة.

ووسائط الإعلام تفيد بوقوع خسائر مروعة في صفوف الجيش الأوكراني، وهو ما تؤكده المظاهرات الحاشدة ضد إجراءات التعبئة في أوكرانيا. وينتهي المطاف بالمئات من الجنود الأوكرانيين في الأراضي الروسية لأسباب مختلفة. ونحن نقدم لهم الغذاء والماء والعلاج الطبي ونعيدهم إلى أوكرانيا. ونأمل أن تعامل سلطات كييف المظليين الروس التسعة الذين سمعنا عنهم الكثير خلال الأربع والعشرين ساعة الماضية بنفس الطريقة الإنسانية. غير أن الأنباء تشير إلى أنهم قد احتُجزوا وبحوزتهم وثائقهم وكانت أسلحتهم مُفرغة، وهو ما لا يشبه قوة عسكرية يجري إرسالها لتشتيت الانتباه في منطقة صراع. والجميع على علم بوجود متطوعين روس في شرق أوكرانيا؛ وما من أحد يخفي هذه الحقيقة. ويود المرء لو أن هناك شفافية مماثلة في بعض البلدان الأخرى. ولنستمع إلى ما يقوله زملاؤنا الأمريكيون عما يفعله عشرات المستشارين الأمريكيين في مقر مجلس الدفاع الأوكراني، أو عن عدد المرتزقة الأمريكيين المتعاقدين مع ما تُسمى شركات عسكرية خاصة والذين يقاتلون على بعد آلاف الكيلومترات من سواحل بلدهم. كيف ظهرت منظومات أسلحة أمريكية في أيدي القوات المسلحة الأوكرانية؟

لقد طرح زميلنا الأمريكي سؤالا بليغا: ما هي الرسالة التي يمكن أن يبعث بها جيران روسيا؟ زملائي الأعزاء، أود أن أقترح أن يبعثوا برسالة إلى واشنطن بأن تكف عن التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة. توقفوا عن تحريض أنظمة لا تحظى بالقبول. حدوا من طموحاتكم الجيوسياسية. وعندها، فإن بلدانا أخرى كثيرة في جميع أنحاء العالم، وليس جيران روسيا فحسب، ستتنفس الصعداء. وثمة أمر آخر: أوقفوا التكهنات بشأن الطائرة الماليزية التي سقطت. فروسيا وحدها هي التي أسهمت حتى الآن في إجراء تحقيق أساسي يتسم بالشفافية بشأن تلك المأساة. ولم نتلق معلومات من أي طرف آخر، ولم نسمع سوى تلميحات. ولسبب ما، فإنه حتى مسألة كيفية حصول الأوكرانيين على التسجيلات الصوتية لمحادثات مراقبي الحركة الجوية تمثل سرا رهيبا من نوع ما. أوقفوا هذه التكهنات.

تحاول روسيا إرسال معونات إنسانية إلى سكان منطقتي دونيتسك ولوهانسك الذين يحتاجون إليها على وجه السرعة. ومنذ وقت غير بعيد، وعلى الرغم من المعارضة اليائسة من قبل العديد من أعضاء مجلس الأمن الذين يحيكون المكائد، وصلت أول قافلة إنسانية روسية إلى لوهانسك تحت رعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ويجري الآن الانتهاء من الأعمال التحضيرية لإرسال قافلة ثانية. وقد جرى تأكيد اتفاق بهذا الخصوص اليوم في محادثة هاتفية بين وزير خارجية روسيا، السيد سيرجي لافروف، ووزير خارجية وكرانيا كليمكن.

وينبغي أن نتذكر أن الهدف من وجود المجلس ليس الترويج للتخمينات وتبادل الاتهامات، وإنما اتخاذ قرارات يمكن أن تساعد في حل الأزمات. واليوم، نقترح أن يدلي أعضاء المجلس بالبيان الصحفي التالي:

”أعرب أعضاء مجلس الأمن عن بالغ القلق إزاء الحالة المتدهورة في جنوب شرق أوكرانيا، ودعوا إلى وقف سريع وغير مشروط لإطلاق النار. ودعا أعضاء مجلس الأمن إلى إجراء حوار سياسي شامل للجميع بشأن أوكرانيا، استنادا إلى إعلان جنيف المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤ وإعلان برلين المشترك المؤرخ ٢ تموز/يوليه ٢٠١٤. وفي هذا السياق، لاحظ المجلس الدور الذي يضطلع به فريق الاتصال، وحث بشدة على استئناف العملية دون تأخير في إطار فريق الاتصال.

”وحث أعضاء مجلس الأمن المجتمع الدولي على تكثيف جهوده الرامية إلى تقديم مساعدات إنسانية إلى سكان منطقتي دونيتسك ولوهانسك في أوكرانيا“.

إلى هنا ينتهي مشروع البيان الصحفي لمجلس الأمن. ونقترح التصويت على هذا البيان هنا الآن حول هذه الطاولة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المملكة المتحدة.

أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية. إن المملكة المتحدة تشعر بقلق عميق إزاء تصاعد التدخل العسكري الروسي في شرق أوكرانيا على مدى الاثنتين والسبعين ساعة الماضية. فوحدات مشكلة من القوات المسلحة للاتحاد الروسي تشارك الآن بصورة مباشرة في القتال داخل أوكرانيا ضد القوات المسلحة الأوكرانية؛ وتتألف هذه الوحدات من أكثر بكثير من ألف جندي روسي نظامي مجهزين بمركبات مدرعة وقطع مدفعية ومنظومات للدفاع الجوي. وهذا التوغل يمثل انتهاكا واضحا من جانب الاتحاد الروسي لسيادة الأراضي الأوكرانية. وهو انتهاك واضح للقانون الدولي ويتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة.

وإنكار روسيا لهذا الواقع يتماشى مع نمط النهج الروسي غير الشريف حيال أوكرانيا منذ البدايات الأولى لهذه الأزمة. ونحن جميعا نتذكر أن روسيا نفت وجود أي أفراد عسكريين إضافيين في الميدان في شبه جزيرة القرم إلى أن ضمتها على نحو غير قانوني بالقوة العسكرية. ونفت روسيا تقديم دعم عسكري للانفصاليين. والحقيقة أن روسيا ما برحت تنقل كميات كبيرة من الأسلحة المتقدمة، بما في ذلك الدبابات وناقلات الجنود المدرعة والمدفعية، إلى الجماعات الانفصالية على مدار شهور. وتضم ترسانة الانفصاليين حاليا نحو ١٠٠ من دبابات القتال الرئيسية و ٨٠ من ناقلات الجنود المدرعة و ١٠٠ من منظومات الدفاع الجوي المحمولة و ٥٠٠ من الأسلحة المضادة للدبابات وما يزيد على ١٠٠ قطعة مدفعية. وقد قدمت روسيا جميع هذه الأسلحة تقريبا بشكل مباشر منذ بداية الصراع.

وخلال الأسابيع الثلاثة الماضية، زاد هذا الدعم زيادة كبيرة. ومما لا شك فيه أن ذلك قد جاء ردا على نجاح أوكرانيا في تحرير الأرض من الانفصاليين. وفي ٧ آب/أغسطس، عبرت ٥٠ مركبة، بما في ذلك دبابات وناقلات جنود مدرعة وقاذفات صواريخ متعددة من طراز غراد BM-21، من روسيا إلى أوكرانيا من خلال معبر تشيرفونو بارتيزانسك الحدودي. وفي ١٥ آب/أغسطس، عبرت قافلة مؤلفة من ٢٣ ناقلة جنود مدرعة بالقرب من المكان الذي كانت قافلة المساعدات الإنسانية الروسية تنتظر فيه لحين انتهاء إجراءات التخليص الجمركي.

وفي اليوم التالي، عبرت قافلة أخرى مكونة من ٨٤ مركبة عسكرية الحدود. وثمة أدلة وافرة على ذلك، مصدر الكثير منها الجيش الروسي نفسه. وفي ١٣ تموز/يوليه، صور جندي روسي مركبات مدرعة ترفع أعلاما روسية لدى عبورها الحدود الاوكرانية في إزفارين في دونيتسك. وفي ٣١ تموز/يوليه، نشر جندي روسي صورا لنفسه وهو يستخدم معدات عسكرية داخل أوكرانيا. وتضمنت الصور صورا له

داخل منظومة لإطلاق قذائف SA-11، وهو السلاح ذاته الذي يبدو أنه استُخدم لإسقاط طائرة الخطوط الجوية الماليزية في رحلتها MH-17.

وقد نفى الاتحاد الروسي أيضا قصفه للأراضي الأوكرانية. والحقيقة أنه جرى على مدى خمسة أيام فقط، ما بين ١٤ و ١٩ آب/أغسطس، إطلاق النار على القوات المسلحة الأوكرانية من مواقع داخل الأراضي الروسية في ٢١ مناسبة منفصلة على الأقل، وذلك باستخدام منظومات أسلحة، بداء من قذائف الهاون الثقيلة وانتهاء بصواريخ غراد. ونرى الآن أدلة دامغة على وجود قوات روسية داخل أوكرانيا. ونشرت روسيا على مدار بضعة أشهر مجموعات صغيرة من قواتها الخاصة التي تعمل تحت قيادة مديرية المخابرات الرئيسية للقوات المسلحة الروسية لدعم الانفصاليين. وكانت تلك القوات مسؤولة عن تنسيق الهجمات وتيسير الاتصالات ونقل المعدات والأفراد. ويتضح وجودها من الاتصالات التي تجريها. وخلال فترة ٢٤ ساعة فقط في يومي ٢٩ و ٣٠ تموز/يوليه، تم رصد ٤٥ حالة منفصلة لاتصالات عسكرية روسية آمنة بواسطة اللاسلكي، مصدرها الأراضي الأوكرانية.

ونشرت منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) اليوم صورا التقطتها السواتل في ٢١ و ٢٣ آب/أغسطس لوحدات مدفعية روسية ذاتية الدفع داخل أوكرانيا في محيط كراسنودون بمقاطعة لوهانسك. وجرى يوم الاثنين أسر ١٠ مظليين روس من الفوج ٣٣١ التابع للفرقة ٩٨ سفيرسك المحمولة جوا بالقرب من قرية دزيركلان على عمق ٢٠ كيلومترا داخل الأراضي الأوكرانية. ولدينا صور التقطت بالسواتل، تؤكد نشر مركبات مدرعة روسية تدعمها المدفعية إلى الجنوب من دونيتسك بالقرب من ذلك الموقع. وقد أُسر اليوم جندي روسي آخر، هو بيتر خوخلوف، من كتيبة المشاة الآلية التاسعة.

ببساطة، لا مصداقية للاتحاد الروسي وعملائه في دونيتسك ولوهانسك عندما يواصلون الادعاء بأن أفراد القوات المسلحة الروسية يوجدون في أوكرانيا بمحض الصدفة أو أنهم في عطلة. ولا مصداقية لروسيا أيضا عندما تواصل ادعاءها أمام العالم كله، بما في ذلك أمام الشعب الروسي، بأنه لا وجود للجنود الروس على الأراضي الأوكرانية. ويكذب تزايد عدد الضحايا والجنود الأسرى من روسيا ذلك. ولم يعد بوسع روسيا الادعاء بأنها ليست طرفا مباشرا في هذا الصراع. والواقع أن هذا الصراع ما كان ليستمر لولا تدخل روسيا العسكري المباشر، دعما للانفصاليين.

لقد قال الرئيس بوتين إن روسيا مستعدة لإيجاد حل سلمي للصراع. ولا قيمة لتلك الكلمات في مقابل هذه الوتيرة الواضحة لتصعيد التدخل العسكري الروسي في شرق أوكرانيا. إن انتهاك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة بهذه الصفاقة لا يتفق مع مسؤوليات روسيا بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن. وندعو مرة أخرى روسيا إلى السحب الفوري لقواتها العسكرية من أوكرانيا ووقف تدفق الأسلحة للانفصاليين، والمساعدة بدلا من ذلك على التوصل إلى حل سياسي للأزمة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل أوكرانيا.

السيد بافليشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية التي قدمها في وقت سابق اليوم.

لقد مر بالفعل نصف عام على نظر المجلس لأول مرة في ٢٨ شباط/فبراير في مسألة العدوان الروسي على أوكرانيا (انظر S/PV.7123). وقد بدأ العدوان من خلال الاحتلال العسكري لجزء هائل من الأراضي التي تدخل تحت سيادة أوكرانيا، جمهورية

القرم المتمتعة بالحكم الذاتي، وضمه. ثم استمر العدوان بطريقة الحرب المختلطة ضد أوكرانيا ورعاية الإرهاب وتوريد الأسلحة والمرتزقة إلى الجماعات المسلحة غير الشرعية في المنطقة الشرقية من دولتنا، إلى جانب القصف المدفعي المكثف من الأراضي الروسية والانتهاكات المنتظمة للمجال الجوي الأوكراني بواسطة طائرات عسكرية وطائرات هليكوبتر وطائرات بدون طيار. وأعقب ذلك إسقاط جماعات إرهابية لطائرة مدنية باستخدام منظومات قذائف أرض جو زودتها بها روسيا، مما أدى إلى مقتل جميع ركابها وأفراد طاقمها البالغ عددهم ٢٩٨ شخصا. وتمثل الخط الأحمر التالي في اجتياز ما يسمى قافلة إنسانية أرسلتها روسيا بشكل غير قانوني حدود الدولة الأوكرانية، دون إذن من الحكومة الأوكرانية وفي انتهاك للاتفاقات والإجراءات الدولية.

وتحشد روسيا قواتها على طول الحدود مع أوكرانيا. وحتى الآن، ينتشر أكثر من ٠٠٠ ٤٥ عسكري وحوالي ١٦٠ دبابة و ٣٦٠ ١ مركبة قتالية مدرعة و ٣٩٠ منظومة مدفعية و ١٥٠ منظومة قذائف غراد و ١٩٢ طائرة عسكرية و ١٣٧ طائرة هليكوبتر بالقرب من حدودنا.

لقد تغيرت الحالة بشكل كبير الآن، حيث شرعت روسيا في الغزو العسكري المباشر لأوكرانيا من خلال قواتها العسكرية النظامية. وخلال الليلة الماضية، عبرت قافلتان عسكريتان حدود الدولة الأوكرانية وتقدمتا باتجاه قرية تلمانوف بسبع دبابات، إحداها من طراز BMP-2 وشاحنة تحمل جنودا، وباتجاه بلدة نوفوازوفسك بخمس دبابات طراز T-64 ودبابتين من طراز BMP-2، فضلا عن شاحتنين تحملان جنودا. وبعد قصف مواقع القوات الأوكرانية من الأراضي الروسية ومن منطقة سجيدوف، استولت القوات الروسية على نوفوازوفسك.

واحتجز الغزاة الروس أكثر من ٠٠٠ ١٠ مدني رهائن. ويُمارس ضغط نفسي على مواطني أوكرانيا، وتُسمع تهديدات عنف نفسي ضدهم.

وفي ٢٤ آب/أغسطس، عبرت مجموعتان تكتيكيتان من كتائب القوات المسلحة للاتحاد الروسي، تعززهما وحدات دبابات، حدود دولة أوكرانيا بالقرب من قرية بريستوفو في منطقة دونيتسك، على بعد ٥٠٠ متر فقط من الحدود الخارجية الأوكرانية. وأفادت أنباء بأن أيا من المعدات العسكرية الروسية لم تكن تحمل لوحات تسجيل وبأن بعض المركبات القتالية كانت مطلية بشريطين أبيضين لتشبه المركبات القتالية الأوكرانية في منطقة عملية لمكافحة الإرهاب. وكان الجنود يرتدون الزي القتالي للجيش الروسي دون شارة. وتلك الوحدات القتالية التي ذكرتها تحتل حاليا عدة قرى في منطقة دونيتسك، بما في ذلك بوبيدا وغلينكا وأمفروسيفكا وتلمانوفو وغرانتني وسونتسيف، وهي بصدد بناء معاقل محصنة.

وفي ٢٥ آب/أغسطس، اعتقلت القوات المسلحة الأوكرانية ١٠ جنود قرب بلدة دزيركلان من الفوج ٣٣١ في الفرقة ٩٨ سفيرسك المحمولة جوا التابعة للقوات المسلحة للاتحاد الروسي. وتم الكشف عن هوياتهم جميعا. ولدينا شكوك جدية في أن يضل جنود روس مسلحين بشكل كامل طريقهم وأن يتوغلوا لمسافة ٢٥ كيلومترا داخل أوكرانيا. ونملك أدلة كثيرة، بما في ذلك لقطات فيديو لقوات وجنود روس هم الآن رهن الاحتجاز، فضلا عن مركبات مدرعة ودبابات روسية، إلى جانب وثائق كاملة تثبت تبعيتها للجيش الروسي. ولا يترك ذلك أدنى مجال للشك في الغزو الروسي المباشر لأوكرانيا.

إننا نعتبر أن الاتحاد الروسي مسؤول مسؤولية كاملة عن الضحايا الذين يسقطون يوميا من صفوف المدنيين وفي صفوف الجيش في أوكرانيا، فضلا عن تدهور الحالة الإنسانية في دونباس. ونطالب الاتحاد الروسي بسحب جميع قواته فورا من الأراضي الأوكرانية لإنقاذ حياة كل من الأوكرانيين

والروس. ونطالب الاتحاد الروسي بفرض رقابة فعالة على الحدود الأوكرانية الروسية تحت إشراف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ما من شأنه وقف عبور الإمدادات غير المشروعة من المعدات العسكرية والأسلحة والمقاتلين إلى داخل أوكرانيا. ونطالب بأن تطلق روسيا سراح جميع الرهائن الأوكرانيين. ونحن منفتحون على جميع المبادرات الدبلوماسية ونشارك في كل صيغة من صيغ التفاوض. وعرض رئيس أوكرانيا خطته للسلام لوقف التصعيد، والتي قوضها الاتحاد الروسي عمدا.

وفي حين أبدى الرئيس بوروشينكو استعداده الكامل لمفاوضات السلام مع روسيا خلال الاجتماع في مينسك، فقد أوضح أن سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، وكذلك التطلعات الأوروبية للشعب الأوكراني، غير قابلة للتفاوض. وفي ضوء العدوان العسكري الروسي العلني، فإن أوكرانيا تحتفظ بحقها في التصرف وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تخول كل دولة عضو في الأمم المتحدة الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس بشكل فردي أو جماعي إذا حدث هجوم مسلح ضد عضو في الأمم المتحدة. ونحن نهيب بالمجتمع الدولي تقديم المساعدة الفعالة إلى أوكرانيا لدفع العدوان الروسي.

هل سيبقى المجتمع الدولي يشهد في صمت عدم الاحترام الصارخ للمبادئ الأساسية للقانون الدولي؟ يجري تحدي العالم الديمقراطي بأكمله، ويجري تدمير النظام العالمي الفعلي. أم أنه سيتكلم أخيرا بصوت واحد ويتصرّف؟ إن الخيار ليس أمراً تكتيكياً؛ الخيار أمر أساسي. يواجه العالم تحدياً من قوة نووية عسكرية تتجاهل المبادئ العالمية وتتوق إلى السلطة المطلقة. كم من الخطوط الحمراء يتعين تجاوزها قبل التصدي لهذا التحدي؟

نهيب بالمجلس الوفاء بمسؤوليته بموجب الميثاق، واتخاذ تدابير عاجلة لوقف العدوان على دولة ذات سيادة عضو في الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلبت ممثلة ليتوانيا الإدلاء ببيان آخر.

السيدة مورموكايته (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): نحيط علماً بالطلب المقدم من الاتحاد الروسي. إنني على دراية تامة ببعض البطاقات التي أعطيت إلى وفدي. وعلى الرغم من ذلك، وبما أن هذه البطاقات تكررت في مناسبات مختلفة – مثل ''التعديلات القاتلة'' وأمور من هذا القبيل – فإننا نقدّر صياغة البيان الذي أشار إليه ممثل الاتحاد الروسي. غير أننا نود أن يكون لدينا مزيد من الوقت للنظر في النص بشكل جدي.

وفي رأينا، هناك بعض الجوانب لم تنعكس في هذا النص. ومن هذه الجوانب، نحن على دراية تامة بالمعلومات التي تفيد بأن الانفصاليين يحولون دون تقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان. عرضت الحكومة الأوكرانية تقديم المساعدات الإنسانية. إن دعوة الانفصاليين إلى عدم منع إيصال المساعدات الإنسانية أمر نود أن نراه في النص، فضلاً عن بعض التعديلات الأخرى التي قد نتوصّل إليها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان إضافي.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أقول بضع كلمات إلى زملائنا الأوكرانيين.

أولاً، وكما فعل في بيان سابق، مشيرا إلى روسيا، ذكر ممثل أوكرانيا – تماماً كما فعلت ممثلة الولايات المتحدة – رحلة الخطوط الجوية الماليزية. فهلا أخبر المجلس لماذا لم تنشر أوكرانيا نصوص محادثات مراقبي الحركة الجوية؟ وهل له أن يخبرنا، على الأقل، عما إذا كانوا قد قدموها إلى السلطات الهولندية.

ثانياً، أود أن أدلي بتعليق أكثر أهمية – وأعتقد أنهم ربما لا يعرفون في واشنطن العاصمة أو في بروكسل شيئاً

عن ذلك، لأنه لا يهمهم في الحقيقة ما إذا كان الأمر يعني أوكرانيا أو بلد ما في أمريكا اللاتينية أو أفريقيا أو في أي مكان آخر. لكنني أحاول أن أفهم. عندما أعلن السياسيون في كييف ما يسمى بخطة بوروشينكو للسلام، التي ذكرت ضرورة استسلام المتمردين، ألا يدركون نوعة العواقب التي يمكن أن يؤدي إليها ذلك؟ إنني لا أفهم ذلك. أقصد: نحن نعلم منطقتنا. ونحن نعرف مدى قرب صِلاتنا. كانت تلك خطوة واضحة نحو التصعيد والكوارث، وهذا ما نشهده. ألا يدركون أن المتمردين لا يمكن أن يلقوا سلاحهم ببساطة، ويأسوا ويغادروا إلى روسيا ويسمحوا للدبابات الأوكرانية بدخول لوهانسك ودونيتسك؟

إنني لا أفهم ذلك. إذا كان هناك من أشار عليهم القيام بذلك، فإن ذلك الشخص إما أنه لا يفهم ما كان يفعل أو أنه كان ببساطة يحاول الاستفزاز، ويحاول زعزعة استقرار الوضع في أوكرانيا بشكل كامل، ويجعل حياة روسيا صعبة. وإذا استطاع ممثل أوكرانيا تقديم تفسير لذلك، سأكون ممتنا جداً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل أوكرانيا الكلمة ليدلي ببيان آخر. وأدعوه الآن للإدلاء بكلمته.

السيد بافليتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالروسية): أود أن أشكر ممثل الاتحاد الروسي على أسئلته. وفيما يتعلق بسؤاله الأول، يمكنني أن أقول له بشكل حاسم إن أوكرانيا تشارك بفاعلية في أعمال اللجنة الحكومية الدولية التي تحقق في الحادث. تتعاون حكومتي بحسن نية مع شركائها الدوليين. وأعتقد أن تقريراً بشأن أعمال اللجنة والنتائج الأولية التي توصل إليها التحقيق سيُنشر في المستقبل القريب.

وفيما يخص السؤال الثاني للممثل الروسي، أود أن أقول ما يلي. قام رئيسنا، بما في ذلك في الاجتماع مع الرئيس الروسي في مينسك، بالتعبير بوضوح عن استعدادنا لإجراء المزيد من الحوار من أجل تسوية الحالة في شرق أوكرانيا. وقد أعرب صراحة أننا على استعداد للدخول في مفاوضات بشأن طائفة واسعة من المسائل. الموضوع الوحيد الذي لا يقبل المناقشة هو سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واندماجنا مع أوروبا، وهي رغبة شعبنا وقد اتخذ قراره بشأنها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.